

## أي رئيس لأي لبنان؟

عصام نعمان\*

واعتماد بعضهم انه اوفر حظاً لاعتماده مرشحاً توافقياً المعوق الاقليمي الابرز هو المملكة العربية السعودية التي تربط ما بين الاستحقاق الرئاسي اللبناني وموؤدى الصراع المحتدم في سوريا وعليها. ذلك انها ترى في انتصار أي من طرفي الصراع في سوريا مفاعيل وتداعيات على لبنان خصوصاً وعلى موازين القوى في المنطقة عموماً. الأرجح ان تسوية نووية بين اميركا وإيران تستتبع تسوية سياسية بين السعودية وإيران يمكن ان تنتج مفاعيل إيجابية في لبنان، فلا تعارض الرياض بعدها تفاهماً بين قواه السياسية المحلية على مرشح وفاق وتوافق لرئاسة الجمهورية. ظهر الحال لا يشير الى ان تسوية اقليمية من هذا الطراز تلوح في الأفق. بالعكس، إن أصرار السعودية المعلن على ضرورة تغيير ميزان القوى على الارض في سوريا لمصلحة المعارضة المسلحة يفيد بان الحرب مستمرة، وقد يزداد احتدامها في الأشهر الثلاثة المقبلة ما يجعل التوافق على تسوية بين القوى المحلية المتصارعة في لبنان قبل انتهاء ولاية الرئيس سليمان في 25 ايار احتمالاً بعيداً. في المقابل، فإن احتمال توصل أوروبا وأميركا وروسيا الى تسوية بشأن مستقبل أوكرانيا من جهة وتسوية بين اميركا وسائر دول مجموعة 1+5 وإيران من جهة أخرى، متوجة بانسحاب فعلي لقوات اميركا وسائر حلفائها الاطلسيين من أفغانستان قبل نهاية العام الحالي، يجعل التسوية الاقليمية بين السعودية وإيران ممكنة وقريبة، ومثلها التسوية الرئاسية في لبنان.

يتحضر من هذا التحليل ان تحديات صعبة تواجه لبنان واللبنانيين في مرحلة ما قبل تاريخ 25 ايار وخلال الأشهر الثلاثة، وربما أكثر، التي ستعقبه. أبرز هذه التحديات ثلاثة: أولها، التحدي الامني. إذ ان توصل الحرب في سوريا سينعكس بالضرورة سلباً على لبنان. ففي حال استمرار وتيرة الكَرْ والفَرْ فيها، فإن تعاضد طرفي الصراع في لبنان مع طرفي الحرب في سوريا سيخلف تداعيات أمنية وسياسية مؤذية. وفي حال فوز الحكم والجيش السوري في الحرب وبالتالي إعادة انتخاب بشار الاسد رئيساً، فإن حلفاء سوريا في لبنان سيترسلون على انتصار حليفهم السوري لتصفية النعوت الامنية للمعارضة السورية وحلفائها المحليين في لبنان، ولترجمة الانتصار الى مكاسب سياسية واقتصادية.

ثانيها، التحدي الاجتماعي. ذلك ان تحالف السلطة والمال العابر للطوائف والأحزاب تمكن من إحباط مطالب القوى الاجتماعية الحية المكافحة من اجل إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب، وبالتالي إضعاف هيئة التنسيق النقابية وجمهورها من المعلمين والموظفين والعسكريين والمتقاعدين والمتقاعدين. هذه القوى الاجتماعية المغدورة محكوم عليها بأن تواصل نضالها من اجل نيل حقوقها ما يترشحها للصدام ليس مع حكومة تمام سلام بالضرورة بل مع السلطة الحقيقية، أي الشبكة الحاكمة المكونة من متزعمي طوائف، ورجال مال واعمال، وقيادات متنفذة في القوات المسلحة. الصدام المنتظر سينتج تداعيات مؤثرة على الصعيدين الامني والسياسي.

ثالثها، التحدي السياسي. ذلك ان الحرب في سوريا وعليها ستولد مفاعيل وتترك تداعيات على لبنان اياً كان الفائز فيها. فالغائز سيشعر بأنه اكتسب من القدرات المتجددة والمشروعة الشعبية ما يحمله على مباشرة جهود فاعلة لترجمة انتصاره العابر للحدود الى وقائع سياسية على الارض. ولعل الطرف المقاوم وحلفاءه السياسيين سيعتبرون أنهم في وضع اقوى يمكنهم من فتح باب الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي على مصراعيه. اذا لم يفعلوا فإن القوى الاجتماعية المتضررة من أفعال تحالف السلطة والمال ستجد نفسها مضطرة الى توسيع ميدان المواجهة لتشمل قوى وتحالفات سياسية كانت تحسبها رديفة او حليفة. يتأسس على هذا الواقع المستجد انهيار تحالفات سياسية قديمة وقيام اصطفايات وتحالفات سياسية جديدة عابرة للطوائف والطائفيين ومنتزعي الطوائف التقليديين وللمطابا في كل المواسم والعهود.

في غمرة الصراع المتأجج وما يستولده من تغييرات وتجديدات في الدستور والمؤسسات والقيادات والتنظيمات والاختلافات والعمل الوطني والسياسي ومعاييرها، يصبح اللبنانيون واللبنانيات، مسؤولين ومواطنين، في وضع أفضل لتقرير أي رئيس أفضل للبنان، لبنان الدولة المدنية الديمقراطية، المراد بناؤها على أسس حكم القانون والعدالة والتنمية.

\* محام - نائب وزير سابق

ثمة صعوبة، حالياً، في ترجيح من سيكون رئيس الجمهورية المقبل في لبنان. لكن ليس من الصعب توصيف وضع لبنان حالياً وما يمكن أن يكون عليه في المستقبل المنظور. لبنان في وضع مضطرب، أمنياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً. أمنياً، هو في حال خروج متواصل على القانون والنظام العام بتواتر استعمال السلاح في الحياة اليومية، وباللجوء الى العنف الاعمى والإرهاب لأغراض سياسية، سياسياً، هو في حال ضمور اللوفاق الوطني نتيجة خلافات واختلافات، وصدام أغراض ومصالح، وصراع محموم بين قوى واحزاب سياسية وجماعات مذهبية متنافرة. اقتصادياً، هو في حال تضخم مطرد في الدين العام، وتراجع مقلق في الإنتاج الزراعي والصناعي، وانحسار متنامٍ في التبادل الاقتصادي مع دول الجوار، وانكفاء ملحوظ للودائع المصرفية العربية الوافدة.

اجتماعياً، هو في حال استفحال الضائقة المعيشية، وتفاقم التضخم (بمعنى الغلاء)، وتراجع خدمات القطاع العام في الكهرباء والماء والضمانات الصحية والاجتماعية، واضطراب سوق العمل نتيجة نزوح مئات آلاف السوريين. ازداد وضع لبنان اضطراباً واختلالاً مع تحوّل الصراع في المنطقة حرباً في سوريا وعليها. تشارك فيها، بالوكالة عن دول ومصالح كبرى، جماعات سلفية محلية وعربية واجنبية تتسلل عبر حدود دول مجاورة وبمساعدة مكشوفة من سلطاتها. إضافة الى ذلك، فإن أوساطاً وتكتلات محافظة راهنت على فوز قوى المعارضة السورية المسلحة سبيلاً لتعزيز نفوذها السياسي في الداخل اللبناني ولمصلحة قوى اقليمية حليفة، بينما راهنت أوساط المقاومة وقوى وطنية واجتماعية متحالفة معها على فوز الحكم والجيش السوريين في الصراع لحماية وجود المقاومة وفعاليتها في وجه «إسرائيل»، ولتعزيز دورها الإقليمي في المنطقة.

احتدام الصراع انعكس سلباً على استحقاقات

## ما يستطيع فعله اللبنانيون مرهون بظروف قابلة للاحتدام والتبدل

سياسية واجتماعية لبنانية ضاغطة. فتأليف حكومة بديلة من حكومة نجيب ميقاتي المستقيلة استلزم أكثر من عشرة اشهر. واستجابة مطالب المعلمين والموظفين والعسكريين والمتقاعدين والأجراء والمتقاعدين، استلزم أكثر من 25 شهراً، قبل أن يؤجل مجدداً البت في سلسلة الرتب والرواتب الى موعد لاحق متداخل مع المهلة الدستورية المحددة لانتخاب رئيس الجمهورية قبل 25 ايار المقبل. كل ذلك من دون أن تخطو الفعاليات السياسية خطوة واحدة باتجاه صوغ قانون ديمقراطي عادل لانتخابات نيابية متوجبة مع انتهاء ولاية البرلمان المدة ولايته لغاية مطلع تشرين الثاني المقبل. في وضع يضح بالاضطراب الامني والصراع السياسي والاختلال الاقتصادي والتدهور الاجتماعي والفساد المادي والخلقي، وبتدهور الأحزاب المحسوبة عرفاً وتعريفاً على اليسار والإصلاح الراديكالي، يتعذر تفكيراً وتدبيراً صوغ نظام بديل من نظام لبنان الطائفي المراكنتيلي الحالي قبل حلول مواعي الاستحقاق الرئاسي والنيابي. هذه المهمة التاريخية المطلوبة من القوى الحية المتميزة داخل احزاب المقاومة واليسار المترهل هي استحقاق برسم المستقبل القريب والبعيد ولا مجال لأن تؤتي أكلها في الحاضر. ما يستطيعه اللبنانيون، مسؤولين ومواطنين فاعلين، في الوقت الحاضر والأشهر السبعة الآتية حيال الاستحقاقين الدستوريين الأنفي الذكر، مرهون بظروف محلية واقليمية قابلة للاحتدام والتبدل. محلياً، ثمة تيار متنام تقوده البطيركية المارونية برعاية ضمنية من الفاتيكان وتأييد فاطر من ادارة اوباما برقع شعار: بقاء المسيحيين مرهون بجمهورية قوية يترأسها رئيس قوي بشخصه ومبادئه وتحالفاته. قادة هذا التيار لم يسؤوا مرشحاً تتوافر فيه المواصفات الأنفة الذكر، لكن غالبية بين المرشحين المستقلين نسبياً تعتبر ان العماد ميشال عون تتوافر فيه هذه الصفات والمواصفات أكثر من غيره. دون اعتماد العماد عون مرشحاً قوياً متوافقاً عليه مسيحياً وبالتالي وطنياً معوقات محلية واخرى اقليمية. المعوق المحلي الأبرز هو كثرة الطامحين الموارنة

من قادة الحزب الكبار انشقاقهم والتحاقهم بحزب البارزاني. هذا الأخير، سيخسر مزيداً من المقاعد لمصلحة حركة «التغيير - كوران» التي ستنتقل الى مرتبة الحزب الكردي الثاني وربما أكثر؛ على جبهة القوى والشخصيات ضمن مكون العرب السنة من الصعب التكهّن أو استشراف أي نتائج بسبب صعوبة الوضع الأمني في المنطقة العربية والتوتر السياسي والاستقطاب الطائفي في المحافظات الثلاث ذات الغالبية السكانية العربية السنية: نينوى والأنبار وصلاح الدين إضافة الى المحافظات المختلطة كمحافظة ديالى والعاصمة بغداد. إنما يمكن أن نتوقع أن تحافظ بعض الشخصيات العشائرية على حضورها في البرلمان بفضل أصواتها العشائرية، كذلك يمكن أن يخسر ائتلاف النجفي كثيراً في الأنبار وستكون خسائره أقل في نينوى. يبقى الحزب الإسلامي (فرع الإخوان المسلمين) فهو لن يتمكن كما يبدو، رغم ما يجوزته من المال السياسي، القطري تحديداً، في الخروج من حالة فقدان الوزن والاختناق الجماهيري التي يعاني منها منذ الانتخابات السابقة.

كلمة أخيرة حول قائمة انتخابية تدعى «التيار المدني الديمقراطي»، التي بادرت الى تشكيلها شخصيات وقوى يسارية وليبرالية أبرزها الحزب الشيوعي العراقي، الذي فشل في الانتخابات السابقة في الفوز بأي مقعد نيابي، فرغم أن واقع الحال العراقي اليوم يرشح أية قوة يسارية أو علمانية لحصد نتائج جيدة، بدفع من إحقاقات وحماقات الإسلاميين المهيمين على الحكم، ولكن هذه القائمة كما يبدو لن تحصل على الكثير، خصوصاً بعدما ارتكبت ما شبهه ناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي بالانتحار السياسي والانتخابي حين وافقت على أن يكون أحد أبرز مرشحينها صديق إسرائيل العلني والذي رفع البرلمان السابق عنه الحصانة بعد سلسلة زيارته الى تل أبيب ودعوته الى عقد اتفاقية صداقة بين العراق والكيان الصهيوني، النائب السابق مثال الألوسي. ولو أن هذه القائمة اعتمدت على الوجوه اليسارية والنقابية العراقية النظيفة وذات السمعة الحسنة والتاريخ السياسي الناصح لاختلقت النتائج بكل تأكيد. ولكن المثل الشعبي العراقي يقول «ال «لو» زرعوها ما خضرت!» ولكن يبدو أن هناك أيدي خفية أرادت أن يكون المشهد اليساري والمدني الديمقراطي بهذا الشكل البائس، فأصرت على حشر الألوسي على رأس القائمة في حركة خرقاء ومهينة لكل تاريخ اليسار العراقي.

\* كاتب عراقي

فإن هذه الامال التي عبّر عنها بعض قادة «دولة القانون» مبالغ في تفاؤلها رغم أن حالة الاستقطاب الطائفي الشديدة وانعكاساتها على الجمهور الانتخابي في الجنوب والوسط لا تجعلها مستحيلة في أعين الكثيرين وسيكون لشخصية المالكي، بسلبياتها وإيجابياتها، دورها الكبير، إضافة إلى حزمة عوامل تطرقنا إليها في مناسبة سابقة في تقرير النتائج النهائية للسباق الانتخابي.

وما دمنا بصدد النتائج المتوقعة، ومع كل الغموض والتشوش السائدين فإن من المتوقع أن يكون لآلة الحزبية والعشائرية والمال السياسي الداخلي أو الإقليمي تأثيرات كبيرة على النتائج المعبر عنها بأعداد المقاعد. ففي ما يخص الآلة الحزبية نجد أن قيمتها الحقيقية لا تكمن في عدد منتسبيها بحد ذاته بل في قدرته على حشد الأصوات. وهنا، يتحول ألف ناشط حزبي مثلاً إلى عشرة آلاف صوت أو أكثر، والأمر نفسه يقال عن الآلة العشائرية وخصوصاً في الأرياف وفي المدن المرفئة كمدينة الثورة/الصدر في بغداد. غير أن نشاط هذا العامل «الآلة الحزبية والعشائرية»، يبقى مشروطاً بجملة شروط موضوعية تتصل بالواقع «السياسي» ككل. وعلى هذا، يمكن لنا أن نتوقع حفاظ التيار الصدري على مقاعده الأربعين أو أن يحد من خسائره المتوقعة كثيراً، غير أنه سيكون بعيداً عن مصير آخر أكثر سوءاً بفضل آله الحزبية رغم ما أصابها من صدوع وتشققات خلال الفترة الماضية. ومثل ذلك يمكن أن يقال عن حزب المجلس الأعلى بقيادة عمر الحكيم، ولكنه قد يستثمر نجاحاته في الانتخابات المحلية الأخيرة فيوسع حصته من المقاعد في البرلمان المقبل قليلاً. غير أن هذا العامل لن يكون مفيداً أو مؤثراً على مصير قوى وشخصيات أخرى كإياد علاوي الذي تشير التقديرات إلى أنه سينتهي بقوة وشخصية سياسية مثيرة للجدل، رغم أنه نجح في الحصول على وفرة جيدة من المال السياسي من دول الخليج بحسب ما أشارت بعض المصادر. ونجح أيضاً في كسب بعض الأسماء المعروفة خصوصاً من العرب السنة في قائمته، وخصوصاً ممن جربوا حظهم في الانتخابات السابقة مع هذا الائتلاف أو ذاك، ولكنهم فشلوا كالسيد محمود المشهداني، رئيس مجلس النواب الأسبق.

أما في الساحة الكردية، فيبدو أن حزب الطالباني قد بدأ بالتلاشي الفعلي قبل الانتخابات بفترة طويلة نسبياً، حين خسر معاقلة الرئيسية في الإقليم، وخصوصاً السليمانية لصالح حركة «كوران - التغيير»، وأعلن قبل أيام قليلة خمسة

عامي 1904 - 1905، وعلى الأرجح، إنها من خلال ما جرى في دمشق وفي أوكرانيا استقلال النظام العالمي القائم، مثلما فعل الألمان واليابانيون في فترة 1890 - 1945.

هنا، يلفت النظر اجتماع ثلاث قوى وراء بوتين: القوميون الروس، والشيوعيون، والكنيسة الأرثوذكسية في كتلة واحدة تعبر عن قاعدة اجتماعية روسية واسعة تسعى من خلال الزعيم الروسي الجديد لتحقيق ما سعى إليه بطرس الأكبر والقياصرة التي بنوا الإمبراطورية الروسية عبر نزعة قومية روسية مدركة بنزعة سلافية شجعتها الكنيسة، ثم أكملها زعيم الكرملين الشيوعي السوفيياتي جوزيف ستالين الذي انفتح على الكنيسة الأرثوذكسية أثناء الحرب مع الألمان، واستدعى بعضاً من عدة الروح القومية الروسية قبل أن يوصل نفوذ موسكو إلى حدود غير مسبوقه أوروبا وعالمياً مع الانتصار على هتلر عام 1945. يلفت النظر، أيضاً، استيقاظ الروح القومية والتوق إلى الاندماج مع روسيا عند الروس المتناثرين في جمهوريات الاتحاد السوفيياتي السابق، ولو أنها لم تنفجر إلا في أوكرانيا ومولدافيا حتى الآن. وقد ظهر بوتين في خطاب 18 آذار وهو يلوح بورقة حماية الأقليات الروسية، في صورة تذكر بما فعله هتلر تجاه النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا في توترات قادت إلى بدء الحرب العالمية الثانية.

\* كاتب سوري